قســـم الاقتصاد

انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية

The Reflection of Foreign Trade Liberalization on Sustainable Food Security in the Arab Countries

إعـــداد

مها عيد فاروق صباح

تـحت إشـــــــــــــــراف

أ .د/أحمد عبد الرحيم زردق
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق

ا.د/ حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق

١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م

انعكاس تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية

مها عيد صباح[1] أ.د/ أحمد عبد الرحيم زردق[2] أ.د/ حسني حسن مهران[3]

الملخص:

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين تحرير التجارة والأمن الغذائي المستدام في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨) بالتركيز على أبعاد الأمن الغذائي المستدام. وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية. كما وجدت الدراسة أن الانفتاح التجاري لا يؤثر على الأهمية النسبية لقطاع الزراعة. وتوصلت أيضاً إلى أن تأثير تحرير التجارة الخارجية يؤثر سلباً على الإنتاج الغذائي في الدول العربية، وتوصلت أيضاً أن تأثير تحرير التجارة الخارجية يؤثر سلباً على الأمن الغذائي وعلى أسعار الأغذية في الدول العربية. ومن ثم، فقد أوصت الدراسة بزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة في قطاع الزراعة لتطوير أصناف المحاصيل والمواشي عالية القيمة والأكثر تكيفاً، زيادة حجم التجارة البينية العربية مع تنسيق جمع المعلومات للاستفادة من وفورات الحجم.

Abstract:

The study aimed to analyze the relationship between trade liberalization and sustainable food security in the Arab countries during the period (2005-2018), focusing on the dimensions of sustainable food security. The study found that there are many challenges to achieving sustainable food security in the Arab countries. The study also found that trade openness does not affect the relative importance of the agricultural sector. It also concluded that the effect of liberalizing foreign trade negatively affects food production in Arab countries, and also concluded that the impact of foreign trade liberalization negatively affects food security and food prices in Arab countries. Hence, the study recommended increasing government and private investments in the agricultural sector to develop high-value and more adaptive crop and livestock varieties, increasing the volume of intra-Arab trade while coordinating information collection to take advantage of economies of scale.

١باحثة ماجستير بقسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة بنها.

٢ أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق- جامعة بنها.

٣أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق- جامعة بنها.

مقدمة:

تعد التجارة الزراعية ذات أهمية حيوية لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام٢٠٣٠، وعلى الجانب الآخر يُنظر إلى تحرير التجارة الخارجية في كثير من الأحيان على أنها تمثل تهديدا لهذا الهدف، إلا أنها في الواقع يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيقه، وذلك من خلال السماح للبلدان بالاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية في بعض البلدان من خلال التصدير، والبلدان الفقيرة في الأراضي تستفيد من الواردات المنتجة بكفاءة أكبر بكثير. ويمكن لتحرير التجارة أن يساعد أيضًا في رفع كفاءة الإنتاج في الزراعة، والسماح بالتحسينات في التنوع الغذائي وزيادة فرص الحصول على الغذاء. وإن السماح بتحرير التجارة يقلل بدرجة كبيرة من تقلب أسعار المواد الغذائية عن طريق تنويع مصادر الإمداد. (Martin,2017,P17).

وتقرر النظرية النيو كلاسيكية أن تحرير التجارة الخارجية يسهم بزيادة الدخل الحقيقي، كما يعمل على تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة للأطراف المتبادلة نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدوليين، حيث تتجه الدول إلى تصدير السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها نظراً لتوفر عناصر الإنتاج اللازمة لها، وبخفض التعريفات الجمركية يتم تعزيز الكفاءة والنمو الاقتصادي.(Trueblood & Shapour ,2001,P35). وكما أوضحت نظرية الميزة النسبية " لديفيد ريكاردو" أن مكاسب الكفاءة من التخصص والتجارة ستؤدي إلي زيادة الرفاهية لجميع الشركاء التجاريين. (منظمة التجارة العالمية،٢٠١٢،ص١٤). كما إن الانفتاح على التجارة يعزز المنافسة التي تؤدي إلى التخصص الذي يعزز الكفاءة، وستؤدي زيادة الإمدادات الغذائية العالمية إلى توفير المزيد من الأغذية في جميع البلدان بما في ذلك البلدان التي تستوردها الآن بدلاً من إنتاجها بنفسها. (البنك الدولي،٢٠١٢،ص٢٥).

مشكلة الدراسة:

مع ارتفاع وتيرة سياسات تحرير التجارة عالمياً وفى ظل تضارب مصالح الدول المتقدمة والنامية (ومنها الدول العربية)، أصبحت مشكلة توفير الغذاء تمثل تحدياً كبيراً للدول النامية نظراً لعدم استقرار الإمدادات الغذائية وأسعارها، وهو ما يعرض الأمن الغذائي للخطر. (طويل،٢٠١٨،ص٣٥). ويواجه قطاع الزراعة العربية تحديات فرضتها التطورات الاقتصادية الدولية في ضوء القواعد الجديدة التي أرستها منظمة التجارة العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالمواصفات القياسية والملكية الفكرية، وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي في مناطق متعددة من العالم. كما تزايدت حدة الصراع على المياه التي تمثل العنصر الأكثر ندرة في الوطن العربي، وبشكل خاص على موارد المياه الخارجية التي تمثل حوالي ٧٠% من الموارد المائية السطحية في الدول العربية. كما تزايد الاهتمام بقضايا البيئة والآثار

الناجمة عن التغيرات المناخية، وخاصة في المناطق الجافة التي يقع فيها الوطن العربي. (الأسرج، ٢٠١٢،ص٥٠).

ويمثل الأمن الغذائي المستدام أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية، فلم تحقق الزراعة العربية الزيادة المستهدفة لتلبية الطلب على الأغذية في المنطقة وهو ما أدى لاتساع الفجوة الغذائية وجعل الدول العربية تستورد نصف احتياجاتها تقريبا من السلع الرئيسية من الخارج ، وقد زادت الحاجة إلى العمل على توفير السلع الغذائية بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨ حيث تضاعفت أسعار السلع الرئيسية، وتشهد المنطقة العربية تحديات كبيرة من حيث النمو السكاني والنزوح القسري وزيادة ندرة المياه وتدهور التربة وقلة المساحة المزروعة، وارتفاع مستويات الفاقد والمهدر، بالإضافة لما يعانيه القطاع الزراعي من فجوة تكنولوجية[٤]، مما يجعل التصدي لأسباب لانعدام الأمن الغذائي أكثر إلحاحاً. وتكثر أسباب الانعدام التي تجعل من الوضع في المنطقة العربية إشكالية حقيقية، حيث ارتفع الإنتاج الزراعي في المنطقة ولكن مرده في الواقع توسيع مساحة الأراضي المزروعة دون ارتفاع في غلة المحاصيل. وقد تقلص دور الزراعة بشكل كبير مما أدى لزيادة التأثر بتقلبات الأسعار وصدمات إمدادات الأغذية في الأسواق العالمية. كما أثر تغير المناخ في ارتفاع الآثار السلبية على الإنتاجية في المنطقة وارتفاع الطلب على الأغذية في مناطق أخرى (لاسيما شرق آسيا) إلى زيادة أسعار الغذاء العالمية في المستقبل. كما كان للصراعات والحروب في المنطقة دور كبير في خفض الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي. (صندوق النقد العربي،٢٠٠٩،ص١٥٠)، (منظمة الأغذية والزراعة،٢٠١٩،ص٦٥).

وقد سعت الدول العربية لاتخاذ عدداً من الإجراءات لتحقيق التنمية الزراعية وتم إقرار استراتيجية الأمن الغذائي العربي عام ١٩٨٠، كما شُكل فريق الأمن الغذائي عام ١٩٨٣ وتم إعداد حوالي ٥٣ مشروعاً زراعياً يمثل أولوية في ذلك الوقت وأنشئت عدد من المنظمات ذات الصلة بالتنمية الزراعية، إضافة لاتحادات الهيئات النوعية الأخرى، وبالرغم من تلك الجهود فقد تعذر إتمام المشروعات التي تم التخطيط لتنفيذها في هذا الشأن (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨،ص٣٤).

وقد ارتفعت قيمة العجز الزراعي للدول العربية من حوالي ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٦٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٣.٨%، في حين قدرت قيمة الفجوة الغذائية ب ٣٣,٦مليار دولار في العام ذاته. بالإضافة لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الرئيسية كالشعير والزيوت والقمح والحبوب بنسب متفاوتة عام ٢٠١٧ بلغت (٣١%،٣٥%، ٣٣,٧%، ٣٧%) على الترتيب. ويعاني الميزان الغذائي العربي من عجز واضح نتيجة لاعتماد دول المنطقة على تدبير احتياجاتها من الخارج،

[٤] بمعنى عدم مواءمة البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية

وشكلت الواردات الغذائية نسبة تراوحت بين ٨١%-٨٧% من إجمالي الواردات الزراعية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الأمر الذي يعكس تركز الواردات الزراعية في سلع غذائية استهلاكية، يوفر إنتاج المنطقة العربية من الاحتياجات الكلية لمختلف السلع الغذائية الرئيسية نحو ٦١,٥% من السعرات الحرارية، ٦٧,٥% من البروتين، ٤٠,٦% من الدهون. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨)، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،٢٠١٨،ص٦٠). ومن ثم، **تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تؤثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية؟**

أهمية الدراسة:

وتستمد الدراسة أهميتها على **المستوى النظري** من دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وهو الاتجاه الاقتصادي العالمي السائد حاليا، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام الذى بدأ يظهر كمفهوم في فترة سبعينات القرن الماضي نتيجة لأزمات الغذاء.(Ahmad& Croraton,et al. 2005,P86). كما يمثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ إضافة إلى أن الحق في الغذاء يتطلب تعاون جميع الدول لضمان إحراز تقدم نحو القضاء على الجوع، ولحماية القطاع الزراعي من الآثار السلبية لتحرير التجارة باعتباره القطاع الرئيسي الذى يعمل به معظم فقراء العالم. (الاونكتاد،٢٠٠٨،ص٣٦). وتكمن أهمية تحرير التجارة الخارجية لكونها من أصعب الملفات في التفاوض في منظمة التجارة العالمية، بجانب تأثيره المباشر على اقتصاديات الدول العربية وعلى باقي مسارات التفاوض ذات الصلة مثل السلع الصناعية والاستثمار والخدمات، وكذلك أهميتها بالنسبة لقضايا التنمية لقطاعات واسعة داخل الدول العربية ومنها التنمية الريفية وقطاع التصدير وعلاقتها الوثيقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في "التعرف على مدى مساهمة سياسة تحرير التجارة الخارجية في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية"

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار **الفرضية التالية:** تؤدي زيادة درجة الانفتاح التجاري إلى تقليل الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية.

منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل أوضاع الانفتاح التجاري على العالم الخارجي كنتيجة لتحرير التجارة بالإضافة إلى تحليل أوضاع أبعاد الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨).

وقد تم تقسيم البحث لخمسة أجزاء يتناول الجزء الأول منها مراجعة لأهم الدراسات السابقة عن الموضوع محل الدراسة، في حين يتناول الجزء الثاني تقييم أساليب تحرير التجارة الخارجية العربية. ويتناول الجزء الثالث السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية. ويهتم الجزءين الرابع والخامس من الدراسة بتحليل كل من تطورات التجارة الخارجية وأبعاد الأمن الغذائي في عينة الدراسة خلال الفترة محل الاهتمام.

١ -الدراسات السابقة:

وقد توصلت دراسة (Chilowa,1998) إلى وجود تأثير سلبي لتطبيق برامج التكيف الهيكلي المرتبطة بعملية تحرير التجارة على الأمن الغذائي والرفاهية العامة للفقراء في مالاوي، وأثرت إيجاباً على التجار وأصحاب الحيازات (بائعو الأغذية). وقد اقترحت الدراسة وضع برنامج يهدف إلى: زيادة الإنتاجية الزراعية، ووضع سياسات تسويق وتسعير مناسبة، وتحسين الدخل النقدي، ووضع برامج للأغذية والتحويلات النقدية.

وقد هدفت دراسة (Odularu,2002) إلى معرفة تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير التحرير إيجابي على الأمن الغذائي.

وقد بحثت دراسة (Nouve,2005) في آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الرفاهية والأمن الغذائي في مالي باستخدام نموذج التوازن العام (Computable general Equilibrium models) وركزت على بُعدي التوافر والحصول على الغذاء. وتوصلت إلى أن تأثير الإصلاحات إيجابي على المناطق الحضرية في حين أن الأسر الريفية تحملت معظم الخسائر، وأن زيادة الاستثمارات العامة ستحقق نتائج أكبر على الرفاهية والأمن الغذائي.

أما دراسة (Fang,et al.2006) استخدمت نموذج التوازن العام الحسابي لتقييم تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير التحرير إيجابي على الأمن الغذائي في جنوب آسيا ولكن تأثيره سلبي على أفريقيا جنوب الصحراء.

وكان الغرض من دراسة (Sigwele,2007) تحليل آثار تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي ورفاهية الأسرة والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي في بوتسوانا باستخدام نموذج التوازن الجزئي خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٣). وتوصلت الدراسة إلى أن تحرير التجارة يمكن أن يُحسّن الأمن الغذائي ويُخفض تكاليف المعيشة إذا كان تحرير التجارة مدعوم بسياسات تكميلية (كالمنافسة وتطوير البنية التحتية) لتعزيز المنافسة في الاقتصاد وتعظيم الفوائد الاجتماعية المحتملة.

وقد هدفت دراسة (Valencia Amaya,2009) إلي بيان العلاقة بين تحرير التجارة والأمن الغذائي في بوليفيا نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة في أوائل الثمانينيات وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير التحرير التجاري سلبي على الأمن الغذائي.

وقد توصلت دراسة (Abdullateef and Ijaiya ,2010) إلى أن آثار تحرير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦ – ٢٠٠٥) باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي. ويؤثر تحرير التجارة الزراعية سلباً على الأمن الغذائي في نيجيريا على الرغم من تمتع الدولة بثروة اقتصادية.

وقد عرضت دراسة (Pyakuryal, et al.2010) نتائج سياسات التحرير التي اتبعتها نيبال فيما يتطق بالأمن الغذائي، وقد استخدمت الدراسة نموذج التوازن العام وتوصلت إلى أن تحرير التجارة كان له آثار إيجابية ويظهر هذا في تحسن العديد من المؤشرات الإجمالية مثل توافر الغذاء للفرد، تحسن مؤشر سوء التغذية، أما المؤشرات الأخرى كمؤشر الإنتاجية الزراعية فقد أظهرت تحسناً ضئيلاً يكاد يكون منعدماً، بينما أظهرت بعض المؤشرات الأخرى (مثل التقزم عند الأطفال) أن نيبال هي الأسوأ في المنطقة. وكان التأثير الكلي لتحرير التجارة على الأمن الغذائي في نيبال محدود

وقد هدفت دراسة (Nyairo.N,2011) إلى بحث تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي في كينيا وزامبيا، وركزت الدراسة على الإمدادات الغذائية الأساسية ودورها في ضمان الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني من خلال التركيز على الذرة التي يتم انتاجها واستهلاكها في كلا البلدين. وأشارت النتائج إلى أن الإصلاحات الزراعية كانت نتائجها مختلطة، وذلك لأنه قبل إدخال الإصلاحات، كانت الأسعار والمحاصيل البديلة أكثر مرونة عند محاكاة البيانات الزامبية مقارنة بالبيانات الكينية.

أما دراسة (Bezuneh and Yiheyis,2012) فقد بحثت في تأثير تحرير التجارة على توافر الغذاء في٣٧ دولة نامية باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي وتوافر الغذاء إيجابي ولكن هذا التحسن ناتج عن عوامل أخري غير

إصلاحات السياسة التجارية وبمجرد السيطرة على بعض هذه العوامل تم العثور على نتيجة سلبية في الأجل القصير ، ولكن في الأجل الطويل تكون النتيجة إيجابية ضعيفة.

وقد توصلت دراسة (**عريبي،٢٠١٣**) إلى أن هناك أثاراً متباينة لسياسات تحرير التجارة على الأمن الغذائي في الدول المغاربية، حيث أدت لزيادة الصادرات الزراعية لكن بنسبة محدودة نظرا لضعف تنافسية الصادرات الغذائية المغاربية والقيود التي يفرضها الاتحاد الأوربي وهو المستورد الرئيسي للسلع من تلك الدول، ومن ناحية أخرى، فقد أثرت سلبا على تكاليف وأسعار السلع الغذاء المنتجة محليا في الدول المغاربية نتيجة إلغاء الدعم وارتفاع أسعار التكنولوجيا المستخدمة.

وهدفت دراسة (**Chikuri,2013**) إلى بيان الارتباط بين تحرير التجارة الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام نموذج التوازن العام خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير تحرير التجارة الزراعية إيجابي على الأمن الغذائي، حيث أدى لانخفاض في الأسعار المحلية وسعر الاستيراد لمعظم السلع ومزيد من الوصول للأسواق لبعض المنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية.

أما دراسة (**Hosoe,2013**) اعتمدت على أربع محاصيل رئيسية وهي القمح والأرز والذرة والبذور الزيتية، لبيان تأثير تحرير التجارة الزراعية على الأمن الغذائي في اليابان باستخدام نموذج التوازن العام وتوصلت إلى أن تأثير التحرير إيجابي على كلاً من الرفاهية والأمن الغذائي.

وقد بحثت دراسة (**Bezuneh and Yiheyis,2014**) في تأثير تحرير التجارة على توافر الغذاء في ٣٧ دولة نامية باستخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تحرير التجارة أثر سلباً على توافر الغذاء في المدى القصير، بينما في الأجل الطويل كانت النتيجة إيجابية بشكل ضئيل، وكانت النتيجة النهائية إن تأثير التحرير متوسط على توافر الغذاء وبالتالي على الأمن الغذائي.

وقد توصلت دراسة (**Herath,et al.2014**) إلى أن تأثير اتفاقية التجارة الحرة على الأمن الغذائي لستة دول من الدول الأعضاء لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩. وقد ركزت الدراسة على توافر الغذاء كمقياس للأمن الغذائي. وتوصلت إلى أن آثار تحرير التجارة على الأمن الغذائي كانت إيجابية على الدول الأعضاء، حيث زادت مستويات إمدادات الطاقة الغذائية اليومية للفرد في تلك البلدان.

وأوضحت دراسة (**Nguema and Ella,2014**) العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والأمن الغذائي في إفريقيا وتوصلت الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية لم تحل مشكلة الأمن الغذائي في القارة.

وقد بحثت دراسة (Olper,et al.2014) في تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي واستخدمت مؤشر معدل وفيات الأطفال لأربعين دولة نامية خلال الفترة ١٩٦٠- ٢٠١٠ باستخدام طريقة التحكم الاصطناعية * (Synthetic Control Method) وتبين أن تحرير التجارة أثر إيجابياً على نصف التجارب في تخفيض معدل وفيات الأطفال، أما النصف الثاني فلم يكن للتحرير أي تأثير، باستثناء جنوب أفريقيا عام ١٩٩١ حيث ارتفع معدل وفيات الأطفال ويرجع ذلك إلى انتشار وباء الإيدز.

أما دراسة (Nogueira,et al.2015) فقد استخدمت لوحة تضم٨٨٨٨أسرة ريفية من الصين خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ لمعرفة تأثير تحرير الأسواق الزراعية على الأمن الغذائي من خلال التركيز على قيمة الإنتاج الزراعي والدخل باستخدام نموذج الانحدار الكمي البسيط. وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن تأثيرات تحرير السوق غير متجانسة، حيث إن التحرير مفيد للأسر الآمنة غذائياً، وسلبي للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وقد قامت دراسة (Laweki,2016) ببيان تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والريفي في موزمبيق خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤). وتوصلت نتائج الدراسة إلى إنه على المستوى الوطني يكون تحرير التجارة على الأمن الغذائي مختلطاً إيجابياً من ناحية وسلبياً من ناحية أخري، أما على المستوى الريفي فإنه لا يوجد تأثير لتحرير التجارة على الأمن الغذائي سواء كان إيجابي أو سلبي بسبب ضعف البنية التحتية والاعتماد على زراعة الكفاف والافتقار إلى القوة الشرائية.

وهدفت دراسة (مكيو،٢٠١٦) إلى تحليل آثار تعثر مفاوضات التجارة العالمية على المبادلات التجارية الزراعية في كل من الهند والبرازيل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١). وأشارت إلى أنه برغم تعثر مفاوضات التجارة الزراعية خلال فترة الدراسة، فقد حققت الهند زيادة في صادراتها من السلع الغذائية كما سجلت فائضا في ميزان التجارة السلعي نتيجة اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة لسياسات داعمة للتصدير من خلال تحرير تجارة العديد من السلع الزراعية، أما بالنسبة للبرازيل فلم تتأثر تأثيرا حيث كان معدل التبادل الصافي في صالحها نتيجة زيادة صادراتها الزراعية عن وارداتها خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى أن تطورات التجارة الخارجية للسلع الزراعية خلال الفترة كان في صالح كل من الهند والبرازيل.

---

* طريقة التحكم الاصطناعية هي طريقة إحصائية تستخدم لتقييم تأثير التدخل في دراسات الحالة المقارنة، وتنطوي هذه الطريقة على بناء مجموعة مرجحة من مجموعات الضوابط المستخدمة، والتي تتم مقارنة مجموعة العلاج لتقدير ما يمكن أن يحدث لمجموعة العلاج إذا لم تتلق العلاج. وتتيح هذه الطريقة للباحثين اختيار مجموعات المقارنة بشكل منهجي. وقد طبقت هذه الطريقة على مجالات السياسة العامة والاقتصاد وغيرهما.

وقد هدفت دراسة (Darodnykh,2017) إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحرير التجارة في منطقة البحر الكاريبي مع الإشارة إلي زيادة فاتورة الأغذية وتأثير الاعتماد على الواردات على الأمن الغذائي. وقد تم اختيار تسع بلدان كاريبية لها خصائص متماثلة وتم تطبيق مناهج بحثية متعددة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤ وكانت آثار التحرير سلبية على الأمن الغذائي. أما الآثار الاجتماعية فهي زيادة السمنة وفقدان فرص العمل في الريف وتراجع الرفاه العام للمجتمعات الريفية.

أما دراسة (Purnamasari,et al.2019) فقد بينت تأثير تحرير التجارة على الأمن الغذائي في اندونيسيا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتحرير التجارة على الأمن الغذائي في المدى القصير أو الطويل في اندونيسيا وذلك بسبب الاعتماد الكبير على واردات الأرز ولكن حدث تحول في أنماط الاستهلاك الأرز- كمصدر رئيسي للكربوهيدرات ومصادر الطاقة - إلى الفواكه كمصادر طاقة بديلة.

٢-تقييم أساليب تحرير التجارة الخارجية العربية:

اعتمدت الدول العربية على ثلاثة مداخل لتحرير التجارة الخارجية وكان هدفها زيادة النمو الاقتصادي، وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ومع شركائها التجاريين. فالمدخل الأول لتحرير التجارة الخارجية يتعلق بقيام عدد من الدول العربية بتبني سياسة التحرير في إطار تنفيذ إصلاح اقتصادي شامل لرفع القدرة التنافسية للإنتاج المحلي أمام الأجنبي، والتوجه نحو التخصص في الإنتاج والتصدير وتطوير المنتجات الجديدة. ويتعلق المدخل الثاني بتبني عدد متزايد من الدول العربية إصلاحات هيكلية لتحرير التجارة الخارجية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. أما المدخل الثالث فهي اتفاقات التجارة الحرة التي تعقدها الدول العربية في إطار التجمعات الإقليمية فيما بينها من جانب وبينها وبين الشركاء التجاريين من جانب آخر. (زروق، ٢٠٠٧، ص٨).

- تحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي:

لقد شهدت الأنظمة التجارية في الدول العربية تحولات هامة، حيث إن الدول التي اتبعت في السبعينات استراتيجية إحلال الواردات وهيمنة القطاع العام على الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية، قد توجهت منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي لتحسين الكفاءة الإنتاجية وإزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن استراتيجية إحلال الواردات وما ترتب عنها من استبعاد المنافسة الأجنبية وعزل السوق المحلي عن السوق العالمي. وقد شمل تحرير التجارة في الدول العربية التي تبنت برنامج إصلاح اقتصادي متكامل مثل تونس والأردن والمغرب

ومصر تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية والإدارية، وخاصة تقليص نطاق الإعفاءات الجمركية وتقليل الاعتماد على تراخيص الاستيراد بهدف تخصيص النقد الأجنبي المتاح. كما عمدت هذه الدول إلى إعادة هيكلة التعريفة الجمركية لتبسيطها واقترانها بإصلاح النظام الضريبي لترشيد الإيرادات الضريبية من خلال استحداث ضريبة ذات قاعدة عريضة كضريبة القيمة المضافة في الأردن والمغرب وتونس، وضريبة المبيعات في مصر. (زروق،٢٠٠٧، ص٩).

ومن ضمن الإجراءات الأخرى التي نفذتها الدول العربية إلغاء القيود على المدفوعات أو التحويلات الجارية واعتماد قابلية تحويل العملة للعمليات الجارية، مما يمكن المنتجين المحليين من استيراد السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج بالأسعار العالمية، وبالتالي يزيد من قدرتهم على المنافسة الدولية. وكذلك تخفيض الحماية الجمركية أمام استيراد مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير، ومن ثم خفض التكلفة التي تمكنه من اكتساب القدرة التنافسية اللازمة للنفاذ إلى الأسواق العالمية. كما شملت الإصلاحات أيضاً خصخصة بعض المؤسسات الإنتاجية للقطاع العام، وكسر احتكار بعضها الآخر فيما يخص استيراد وتصدير السلع الزراعية وبعض المواد الخام. وفي إطار تنفيذ استراتيجية تنويع الصادرات قام عدد من الدول العربية مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب ودول الخليج العربي بتقديم عدد من الحوافز تشمل نظام (Drawback)[٦] وتقوم كل من الإمارات وتونس والمغرب بتطبيق مثل هذه الأنظمة لتشجيع الصادرات. (زروق، ١٩٩٨، ص٥).

كما اتجهت الدول العربية إلى إقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير، التي تجلب عادة الاستثمار الأجنبي والمهارات الأجنبية معها. وتوجد مناطق حرة في كل من الأردن والإمارات وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان والكويت ومصر والمغرب واليمن. بالإضافة يقوم عدد من الدول العربية بمنح الإعانات للصناعات التصديرية من خلال دعم أسعار النقل والاتصالات ورسوم الموانئ وغيرها. وقد شكل تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح عاملاً مهماً في تنوع القاعدة الإنتاجية وتوجيهها إلى التصدير وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية مثل تونس والأردن ومصر والمغرب. (زروق، ٢٠٠٧، ص١٠).

وعلى الرغم أن التحرير أدى إلى تخفيض التعريفات الجمركية فإن متوسط التعريفات في عدد الدول العربية مثل تونس والمغرب وسوريا ومصر لا زالت تزيد بكثير عن المتوسط للدول النامية والبالغ نحو ١٣%، ولا تزال معدلات الحماية التي تتمتع بها السلع المصنعة محلياً والمنافسة للواردات عالية

---

٦ ذلك النظام الذي يقضي بإرجاع الرسوم الجمركية المستوفاة على واردات السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الموجه للتصدير، ونظام إعفاء الاستيراد، ونظام إعفاء الاستيراد المؤقت الذي يقضي باستيراد السلع الخام (كالمنسوجات) من الدول الأوربية ثم يتم تصميم الملابس وخياطتها، ومن ثم يعاد شحنها إلى الدول المستهلكين، حيث تستفيد الدولة التي يتم فيها تصنيع الملابس بالقيمة المضافة (أي أجور العمالة).

نسبياً. أما دول الخليج العربي فقد انتهجت نظم تجارية متحررة فقد بدأت منذ ٢٠٠٣ بتطبيق تعريفة جمركية موحدة بينها بواقع ٥% وذلك في إطار إنشاء اتحاد جمركي خليجي، ويتقارب مستوى التعرفة الجمركية الموحدة لدول الخليج العربي من متوسط الرسوم الجمركية المطبقة في عدد من دول الأسواق الناشئة. (زروق،٢٠٠٧، ص١٢).

أما بخصوص الحواجز غير الجمركية يمكن القول بأنه لا تزال الأعباء الناتجة عن التخليص الجمركي وإجراءات مطابقة السلع المستوردة مع المواصفات والمعايير الفنية، وارتفاع رسوم المناولة في الموانئ العربية، ودفع مبالغ نقدية وعينية كلها تشكل تكلفة إضافية للمتعاملين في التجارة الخارجية، وبالتالي تضعف من قدرتهم التنافسية دولياً. (زروق،٢٠٠٧، ص١٢).

- **تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:**

يعتبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أحد المداخل الرئيسية للاندماج في التجارة العالمية، لما ينطوي على هذا الانضمام من شروط ملزمة بإجراء تخفيضات جمركية وتثبيت التعرفة الجمركية الجديدة عند نسب محددة وتطبيق قواعد جديدة للتجارة الدولية. ومن مميزات تحرير التجارة في إطار متعدد الأطراف (كمنظمة التجارة العالمية) عن التحرير من طرف واحد، حيث إن التحرير من طرف واحد يتيح فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية دون أن يضمن فتح الأسواق الأجنبية لنفاذ الصادرات الوطنية، ولكن في النظام متعدد الأطراف يتحقق فتح الأسواق المحلية بجانب الأسواق الأجنبية بدرجة مماثلة. (زروق،٢٠٠٧، ص١٤).

ويصل عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتا عشرة[٧] دولة وتقوم ست[٨] دول أخرى بالتفاوض من أجل الانضمام. وقد قامت الدول العربية الأعضاء بتقديم التزامات عديدة اتجاه منظمة التجارة العالمية منها إجراء تخفيضات جمركية تدريجية وتثبيت الرسوم الجمركية الجديدة أمام الواردات من السلع المصنعة، وتحويل الحواجز غير الجمركية أمام واردات السلع الزراعية إلى رسوم جمركية ومن ثم تخفيضها تدريجياً. أما في مجال تحرير تجارة الخدمات قامت معظم الدول العربية بالتزامات محدودة لفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية في أنشطة الخدمات التي تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية فيها. (زروق،٢٠٠٧، ص١٦).

---

[٧] هي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا.
[٨] هي الجزائر، السودان، العراق، لبنان، ليبيا واليمن. ولم تبت المنظمة في طلب سوريا للانضمام حتى الآن.

- **تحرير التجارة في إطار اتفاقات التجارة الحرة:**

شكلت التطورات المتسارعة لتحرير التجارة العالمية والتجارة الإقليمية خلال التسعينات والتي شهدت إنشاء منظمة التجارة العالمية، عوامل مساعدة لدفع الدول العربية نحو تحرير التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين وفيما بين الدول العربية، وذلك بصورة شاملة وعوضاً عن الاعتماد على الأفضليات التجارية الممنوحة من جانب واحد كما كان الحال مع الاتحاد الأوربي أو الاعتماد على التجارة البينية. وقد قامت الدول العربية الواقعة جنوب البحر المتوسط بإبرام اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة يطلق عليها "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، كما اتفقت الدول العربية على تطبيق برنامج لإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى(١٩٨٨-٢٠٠٥) بتحرير التجارة السلعية البينية بالكامل. وقد وقعت عدد من الدول العربية اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة. (زروق،٢٠٠٧، ص١٦).

وقد وقعت عدة بلدان عربية بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية اتفاق تيسير التجارة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١٧، وكان الهدف منه تسريع حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود بتبسيط إجراءات وممارسات التخليص بهدف خفض الرسوم، وتسهيل حركة المنتجات المصدرة وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. (منظمة الأغذية والزراعة،٢٠١٧، ص٩١).

٣- السمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية:

قامت العديد من الدول العربية بتنفيذ إجراءات تصحيح لتحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذها برامج شاملة للإصلاح الهيكلي، وذلك للتخلص من التشوهات الاقتصادية الناتجة من التركيز على دور القطاع العام في التنمية وفي توجيه الدولة للاقتصاد. وزاد التوجه للخارج لزيادة المقدرة التنافسية، وفي جانب السياسات المتعلقة بضمان نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية فقد قام عدد من الدول العربية بعقد اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي وهو الشريك الرئيسي لها وذلك على أساس المعاملة بالمثل وتبادل الإعفاءات. وفيما يلي تحليلاً للتطورات الحاصلة في سياسات الدول العربية للاستيراد، وكذلك سياساتها في الدخول إلى الأسواق العالمية.

- **السياسات التجارية المتعلقة بنظام الواردات:**

صُنفت الدول العربية وفقاً لبعض المؤشرات قياس توجيه التجارة[9] إلى مجموعتين مجموعة مكونة من دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، التي تتميز بنظام حماية يستند إلى خفض التعريفة الجمركية وقلة استخدام الحواجز غير الجمركية أمام التبادل التجاري. أما المجموعة الثانية من الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وهي الدول التي تنفذ برامج إصلاح متكامل[10]، أما كلاً من سوريا والسودان فتطبق نظاماً تجارياً يعتمد على احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية مع إدخال إصلاحات جزئية في سياساتها التجارية. وتفرض الدول العربية رسوم جمركية عالية على وارداتها من العالم باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها مورداً أساسياً من موارد الخزينة العامة ولحماية منتجاتها المحلية. (زروق، ١٩٩٨، ص٨).

- **سياسات نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية:**

لقد كانت السياسات التجارية المتعلقة بنفاذ صادرات الدول العربية للسوق الأوربي (الشريك التجاري الرئيسي) _قبل قيام منظمة التجارة العالمية_ تقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائي بينهما، تدخل صادرات الدول العربية لتلك الدول دون قيود جمركية، وتتمتع بعض الصادرات العربية من السلع الخام والزراعية بإعفاءات وتخفيضات جمركية عند دخولها أسواق الدول الصناعية الأخرى كالولايات المتحدة واليابان وفقاً لنظام الافضليات المعمم[11]. وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبح مبدأ المعاملة بالمثل وعدم التمييز بين الدول الأعضاء، ولكي تستفيد الدول العربية بالمعاملة التفضيلية في ظل النظام الجديد قامت بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي وقد بادرت تونس عام ١٩٩٥، والمغرب عام ١٩٦٦ وتبعتها باقي الدول العربية وأحدة تلو الأخرى. (زروق،١٩٩٨، ص١١).

٤-تطورات التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨):

يهتم الجزء الحالي بتحليل أهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية في دول العينة وذلك بتحليل كل من مؤشر الأداء اللوجستي، ومؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨).

---

[9] يقيس توجيه التجارة درجة الحماية المطبقة على التجارة الخارجية لبلد ما. باستخدام عدد من المؤشرات منها التعريفة الجمركية، وحصة الواردات الخاضعة للقيود الكمية، ونسبة الإيرادات الجمركية لقيمة الواردات، ووجود مجالس تسويق الصادرات.

[10] يحتوي على إجراءات لإصلاح السياسات التجارية وتحرير التجارة الخارجية.

[11] هو نظام تجاري طويل الأمد يوفر تخفيضاً في التعريفة الجمركية لأقل البلدان نمواً في العالم، والدول الأولى بالرعاية هي فقط التي تستفيد بالنظام

٤-١ مؤشر الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index (LPI:

يقيس هذا المؤشر التطورات المتعلقة بمدى تسهيل التجارة وترتيب الدول في جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية بناءً على تحليل البنك الدولي للبلدان من خلال ستة مؤشرات فرعية وهي: كفاءة التخليص الجمركي وإدارة الحدود، جودة البنية التحتية المرتبطة بالتجارة والنقل، سهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، القدرة على تتبع الشحنات، مدى تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليهم في غضون وقت التسليم المقرر أو المتوقع. World). ، Bank,2018,p.8) ويوضح الجدول (١) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (١-٥) حيث يمثل (١) الحد الأدنى كدليل على ضعف الأداء اللوجستي، بينما تعني (٥) الحد الأقصى كدليل على ارتفاع الأداء اللوجستي.

جدول(١) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨

	١٤	٣,٨٩	٩٢,٨
	٣٠	٣,٥	٨٣,٧
	٤٦	٣,١٦	٧٥,٥
	٥٢	٣,٠٨	٧٣,٦
	٥٤	٣,٠٦	٧٣,٢
	٥٩	٢,٩٦	٧٠,٦
	٦٠	٢,٩٥	٧٠,٦
	٧٦	٢,٧٨	٦٦,٣
	٨٢	٢,٧١	٦٤,٧
	٨٧	٢,٦٧	٦٣,٨
	١٠٤	٢,٥٩	٦١,٨
	١٠٧	٢,٥٦	٦١,١
	١١٤	٢,٥١	٦٠,١
	١٢٦	٢,٤٣	٥٨,١
	١٣٠	٢,٤٠	٥٧,٣
	١٤٩	٢,٢٧	٥٤,٣
	١٥٥	٢,٢١	٥٢,٩
	١٥٧	٢,٢	٥٢,٥
	١٥٩	٢,١٨	٥٢,٢
	١٦٣	٢,١٠	٥٠,٢
	١٦٧	٢	٤٧,٧

Source: World Bank,(2018),"Connecting to Compete 2018 Trade Logistics in the Global Economy the Logistics Performance Index and its Indicators" Washington.

ويتضح من الجدول السابق أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مرتب متقدمة تتصدرها الإمارات نظراً لتطور البنى التحتية، تلتها قطر ثم اليمن والسعودية والبحرين والكويت. وعلى النقيض من ذلك تقع كلاً من العراق وسوريا والصومال في مراتب متأخرة نظراً لانتشار النزاعات وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنى التحتية.

٤-٢ مؤشر الانفتاح التجاري:

تقاس درجة الانفتاح التجاري بنسبة كلاً من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة حيث بلغت ١٠٤% عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ٩٠% عام ٢٠٠٥. وقد ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري طبقاً لنسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العينة باستثناء كل من مصر والسودان والعراق والكويت كما في الجدول (٢). كما يتضح من البيانات ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الامارات والأردن والبحرين ولبنان وفلسطين وموريتانيا عن ٥٠%. مما يشير إلى الاعتماد على الخارج بنسبة كبير في تلبية احتياجاتهم المحلية.

جدول (٢) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري للدول العربية في عامي ٢٠٠٥-٢٠١٨

الدولة	نسبة الصادرات الإجمالي%	إلى الناتج المحلي	نسبة الواردات الإجمالي %	إلى الناتج المحلي	نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
الإمارات	٧٠,١	٩٣,٩	٥١,٩	٦٨	١١٩,٥	١٦١,٨
البحرين	٨٣,٥	٧٩,٩	٦٤,٦	٧٠,٧	١٤٨,٢	١٥١,٦
جزر القمر	٨,٨	١٣,٢	٢٦,٩	٢٩,٨	٣٥,٧	٤٣
جيبوتي	-	١٤٩,٢	-	١٣٩	-	٢٨٨,٢
الجزائر	٤٧,٢	٢٥,٨	٢٤,٠٧	٣٢,١	٧١,٣	٥٧,٩
مصر	٣٠,٢	١٨,٩	٣٢,٦	٢٩,٤	٦٢,٩	٤٨,٣
العراق	٥٤,٣	٤٤	٦١,٤	٣٥,٩	١١٥,٧	٧٩,٩
الأردن	٥٣,٢	٣٥,٦	٩٤,٢	٥٤,٦	١٤٧,٥	٩٠,٢
الكويت	٦٣,٩	٥٦,٧	٢٨,٣	٤٣,٨	٩٢,٧	١٠٠,٥
لبنان	٣٦,٦	٢٣,٣	٥٦,١	٣٩,٦	٩٢,٧	٦٢,٩
ليبيا	٦٣,٧	٦٢,٢	٢٧,١	٤٠,١	٩٠,٨	١٠٢,٤
موريتانيا	٣٠,٩	٣٨,٧	٣٦,٩	٤٩,٣	٦٧,٨	٨٨
المغرب	٢٦,٨	٤٥,١	٦١,٥	٧٦,٢	٨٨,٣	١٢١,٣
عمان	٦٣,٢	-	٣٥,٩	-	٩٩,١	-
فلسطين	١٤,١	١٩,٩	٦٤,٧	٥٩,٧	٨٣,٨	٧٩,٦
قطر	٦٥,١	٥٣,٦	٢٩,٧	٣٤,٤	٩٤,٨	٨٨
السعودية	٥٧,١	٣٩,٩	٢٤,٩	٢٦,٧	٨٢	٦٦,٦
السودان	١٩,٢	٣٩,٩	٢٨,٤		٤٧,٦	
الصومال	-	٢٣,٧	-	١٠٨,٥	-	١٣٢,٢
سوريا	٤٠,٤	-	٤١,٦	-	٨٢	-
اليمن	٤٤,٩	٤٨,٩	٤٥,٣	٦٢	٩٠,٢	١١١
الإجمالي	٤٥,٩	٤٨	٤٤,٣	٥٥,٦	٩٠	١٠٤

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. (-) تشير لعدم وجود بيانات.

٥- تطورات أوضاع الأمن الغذائي العربي:

سيتم التركيز على بُعد توافر الغذاء باعتباره من أهم أبعاد الأمن الغذائي كما يلي:

٥-١ مؤشر توافر الغذاء:

يعالج توافر الغذاء جانب العرض للأمن الغذائي، ويعني وجود كميات كافية من الأغذية ذات النوعية الجيدة، ويتحدد من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد، أو عبر المعونة الغذائية. ويتحقق توافر الغذاء عندما تكون هناك كميات كافية من الغذاء متاحة دائماً لجميع أفراد المجتمع. (Cromwell and Kyegombe,2005,p49).

وسيتم التركيز على عنصرين متوسط الإنتاج الغذائي، ومتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية لقياس توافر الغذاء. ويحسب مؤشر متوسط الإنتاج الغذائي بقسمة الإنتاج الغذائي الكلي على مجموعة السكان، ويوفر هذا المؤشر مقياس للمقارنة بين الدول من حيث الحجم الاقتصادي لقطاع الإنتاج الغذائي في الدولة. (معهد التخطيط القومي،٢٠١٧، ص١٧٥).

الشكل (١) تطور متوسط قيمة إنتاج الغذاء حسب مجموعة الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦

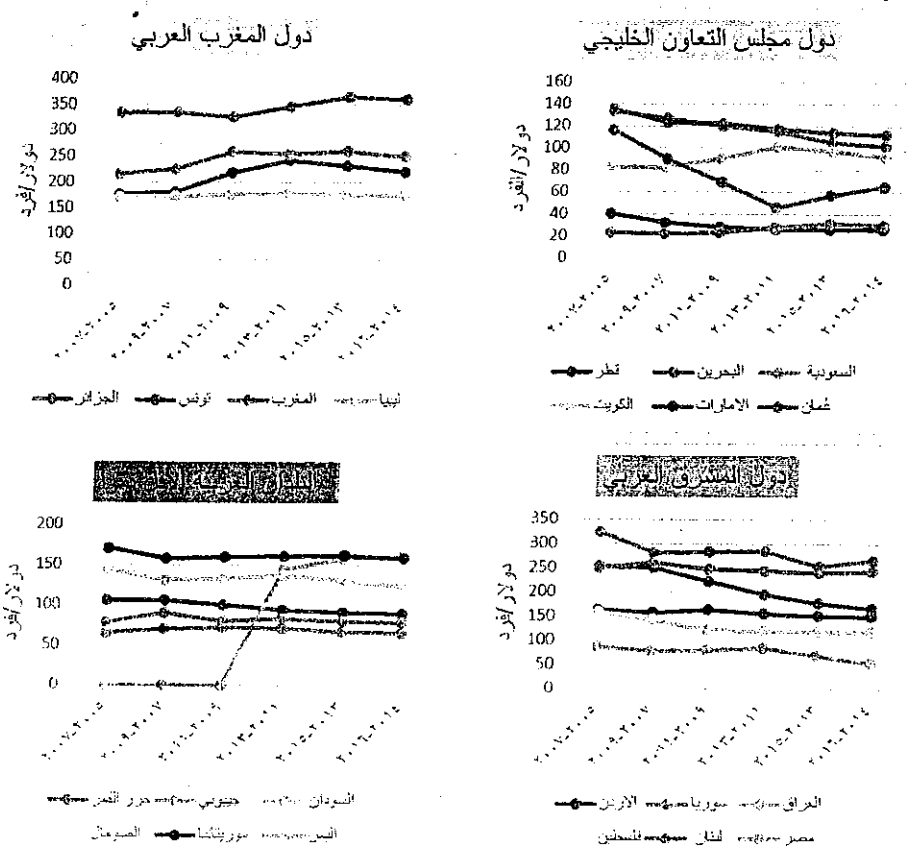

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الفاو.

يوجد تفاوت كبير في المنطقة في كفاية الإمدادات فأقل البلدان نمواً لا تكاد تنال كفايتها بنسبة تزيد قليلاً عن ١٠٠% في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وقد سجلت تحسناً طفيفاً مقارنةً بنسبة ٩٧% قبل ٢٥

عاماً مع أن بعض البلدان في تلك المجموعة ولاسيما موريتانيا قد بلغ مستويات من كفاية الإمدادات. ومن جهة أخرى يتجاوز المعدل في بلدان المغرب العربي والمشرق العربي نسبة ١٤٠% متخطياً حتى متوسط البلدان المتقدمة. ولدى مصر أعلى متوسط لكفاية إمدادات الطاقة الغذائية بنسبة تزيد على ١٥٠% في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ تليها تونس والمغرب والجزائر ومجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مجموعة بلدان المشرق العربي ينخفض بنسبة ١٤% إذا ما استثنيت منها مصر في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

شكل (٢) تطور متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية حسب مجموعة الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٩

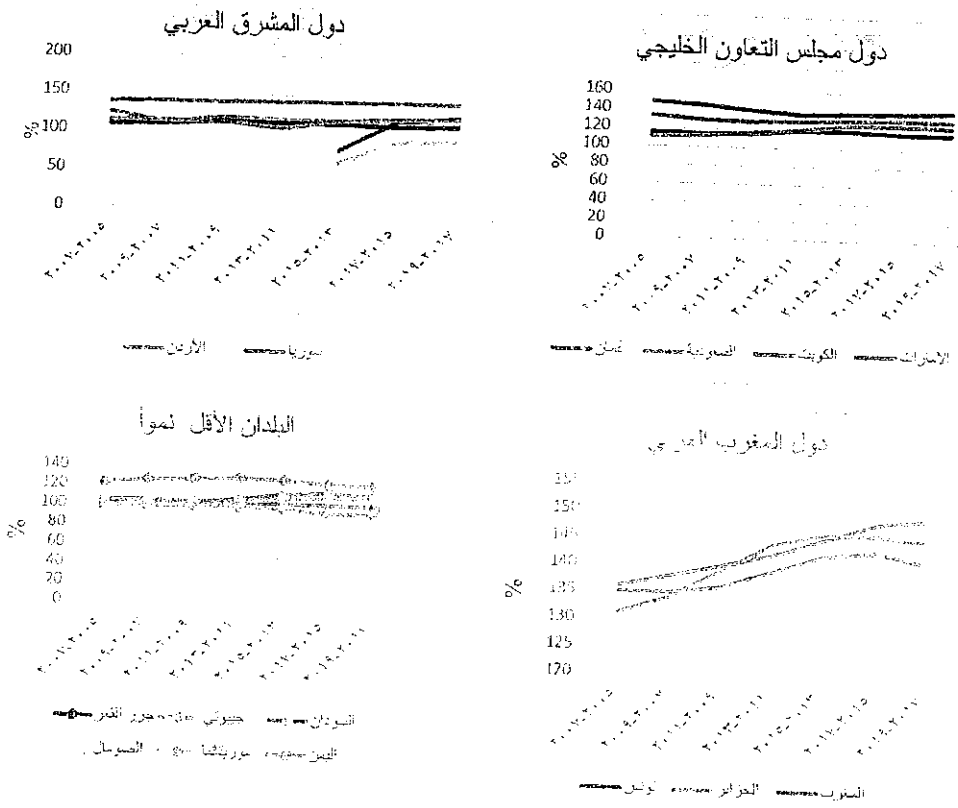

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الصادرة عن الفاو.

ويتضح من كل ما سبق أن تحرير التجارة الخارجية كان له دوراً إيجابياً في زيادة متوسط إمدادات الطاقة الغذائية في معظم الدول العربية حيث حققت ١٤ دولة عربية زيادة في متوسط إمداداتها الغذائية، ولم تحقق سوى ٥ دول عربية انخفاض، أما الثلاثة دول المتبقية فلم تتوافر بيانات لهم خلال فترة الدراسة.

ويوضح الشكل (٣) تطور قيمة إنتاج الغذاء ومعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية بالإضافة إلى مؤشرات الانفتاح التجاري في الدول العربية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٨. وطبقاً للبيانات الواردة بالشكل، فإن الدول التي ارتفع فيها درجة الانفتاح التجاري_ باستثناء المغرب وتونس والبحرين والكويت وليبيا_ قد انخفض فيها قيمة انتاج الغذاء. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض التي ازدادت فيها درجة الانفتاح انخفض معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية باستثناء البحرين والكويت وذلك على النحو التالي:

- الإمارات: ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري بشكل كبير من ١١٩,٥% إلى ١٦١,٨%بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨. وقد شهدت تلك الفترة انخفاضاً كبيراً في متوسط قيمة إنتاج الغذاء من ١١٦دولار/فرد إلى ٦٥ دولار/فرد، بينما ارتفع معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية خلال الفترة نفسها من ١١٠% إلى ١٢٥%.
- البحرين: ارتفعت درجة الانفتاح التجاري من ١٤٨,٣% إلى ١٥١,٦% بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٨. وقد شهدت تلك الفترة ارتفاع في متوسط قيمة انتاج الغذاء من ٢٣ دولار/فرد إلى ٣٠دولار/فرد. ولم تتوفر بيانات عن معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية لتلك الدول.
- عمان: ارتفعت درجة الانفتاح من ٩٩,١% إلى ١٠٢,٨% بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٨، بينما انخفض متوسط قيمة انتاج الغذاء من ١٣٥دولار/فرد إلى ١١٢دولار /فرد، بينما ارتفع معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية من ١١٥% إلى ١١٧% خلال الفترة نفسها.
- الكويت: ارتفعت درجة الانفتاح التجاري من ٩٢,٢% إلى ١٠٠,٥% خلال فترة الدراسة، بينما ارتفع متوسط إنتاج الغذاء من ٨٣دولار/فرد إلى ٩٢ دولار/فرد، بينما انخفض معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية من ١٤٨% إلى ١٣٩% خلال نفس الفترة.
- السعودية: انخفضت درجة الانفتاح التجاري انخفاضاً كبيراً من ٨٢% إلى ٦٦,٦%، وانخفض أيضاً متوسط قيمة انتاج الغذاء من ١٣٣ دولار/فرد إلى ١٠٢ دولار/فرد، وانخفض أيضاً معدل كفاية الطاقة من ١٣٣% إلى ١٣٢%.
- قطر: انخفضت درجة الانفتاح التجاري من ٩٤,٨% إلى ٨٨%، وانخفض متوسط قيمة إنتاج الغذاء من ٤٠ دولار/فرد إلى ٢٦ دولار/فرد.
- ليبيا: ارتفعت درجة الانفتاح التجاري من ٩٠,٨% إلى ١٠٢,٤%، بينما ارتفع انتاج الغذاء من ١٧١ دولار/فرد إلى ١٧٦دولار/فرد.

- المغرب: ارتفعت درجة الانفتاح من ٦٧,٨% إلى ٨٨%، بينما ارتفع انتاج الغذاء من ٢١٥دولار/فرد إلى ٢٥١دولار/فرد، وارتفع أيضاً معدل كفاية إمدادات الطاقة من ١٣٥% إلى ١٤١%.

الشكل (٣) تطور قيمة إنتاج الغذاء ومعدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ومؤشر الانفتاح التجاري للدول العربية في عامي ٢٠٠٥-٢٠١٨

٢٠٠٥

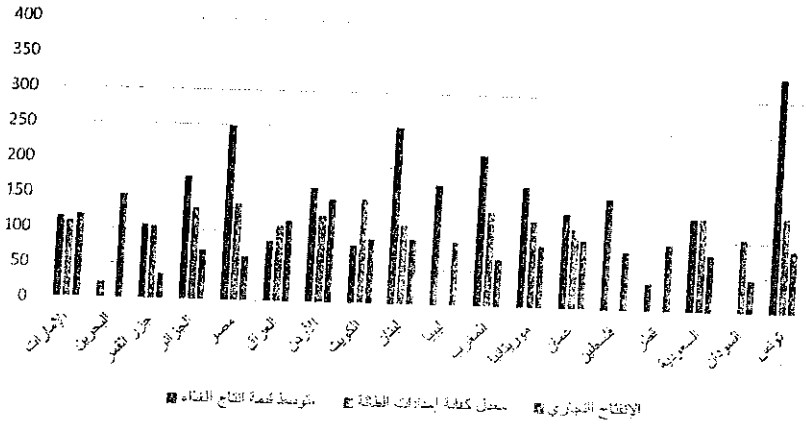

٢٠١٨

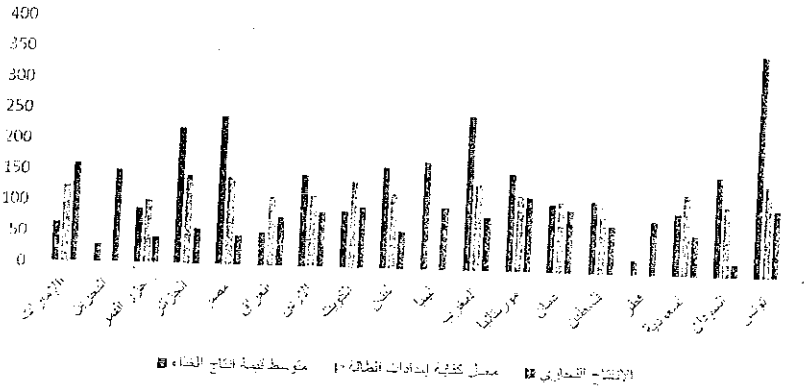

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الصادرة عن الفاو.

النتائج:

- تتفاوت درجة انفتاح دول المنطقة على العالم، وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي دول المنطقة في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تواجه الدول العربية الكثير من التحديات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية، منها عوامل تتعلق بقصور الإنتاج الزراعي الغذائي كالعوامل الطبيعية، والسياسية، والتنظيمية، والعادات الثقافية. وعوامل تتعلق بارتفاع معدل الطلب على الغذاء كتأثير العامل الديمغرافي، تطور صناعة الوقود الحيوي.
- لم تساهم سياسات تحرير التجارة الخارجية بشكل فعّال في تشجيع الإنتاج الغذائي في الدول العربية بالمستوى المطلوب والمتوقع، حيث انخفض إنتاج الغذاء في معظم الدول العربية خلال فترة الدراسة ولم تحقق سوى البحرين والكويت وليبيا والمغرب وتونس زيادة في إنتاج الغذاء.
- تحرير التجارة الخارجية كان له دوراً إيجابياً في زيادة متوسط إمدادات الطاقة الغذائية في معظم الدول العربية حيث حققت ١٤ دولة عربية زيادة في متوسط إمداداتها الغذائية، ولم تحقق سوى ٥ دول عربية انخفاض، أما الثلاثة دول المتبقية فلم تتوافر بيانات لهم خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

- زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة في قطاع الزراعة باستهداف تطوير أصناف المحاصيل والمواشي عالية القيمة والأكثر تكيفاً.
- زيادة حجم التجارة البينية العربية مع تنسيق جمع المعلومات للاستفادة من وفورات الحجم، والعمل على المساهمة في توفير مخزون غذائي إقليمي، حيث من شأنه استقرار الأسعار.
- تحسين كفاءة استخدام المياه باستخدام طرق ري أكثر ملاءمة وكفاءة، وحسن توقيت الري، وحسن إدارة المحاصيل قبل الحصاد وبعده لتقليل من فقد الأغذية وهدرها.
- استخدام أصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية المحسنة والتقنيات الزراعية المبتكرة لتكون أكثر تكيفاً مع تغير المناخ.

قائمة المراجع:

- حركاتي، فاتح، (٢٠١٧) "القطاع الفلاحي الجزائري: الواقع والتحديات" بحث مقدم في الملتقى الدولي الرابع حو استراتيجية التنوع الاقتصادي كاداة للتنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، جامعة الجزائر.
- زروق، جمال الدين (١٩٩٨) "واقع السياسات التجارية العربية وأفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية" المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (١)، العدد (١)، الكويت، ديسمبر.
- زروق، جمال الدين (٢٠٠٧) "تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية" صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد (١)، أبو ظبي- الإمارات.
- ساكس، وولفغان وسنتاريوس، تيلمان، (٢٠٠٨)، "تجارة متوازنة - زراعة سليمة: إطار متعدد الأطراف من أجل أسواق مستدامة في الزراعة" (ترجمة مؤسسة هينرش بُل)، مكتب الشرق الأوسط وميسيريور، بيروت، لبنان.
- صندوق النقد العربي، (٢٠٠٩) "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" أبو ظبي، الإمارات
- عريبي، مريم، (٢٠١٣)، "أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٥) "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية" نيويورك، الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠١٩) "رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية" بيروت.
- معهد التخطيط القومي، (٢٠١٧) "تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر" مصر.
- مكيو، ياسين، (٢٠١٦)، "تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي – دراسة حالة بعض الدول الناشئة (البرازيل والهند)" رسالة

دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٥) " التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام" حالة أسواق السلع الزراعية، روما.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (٢٠٠٨)، "الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص" حالة الأغذية والزراعة، روما.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (٢٠١٥) "التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام" حالة أسواق السلع الزراعية، روما.
- منظمة الأغذية والزراعة، (٢٠٠٠)، "استعراض مدى التقدم في المفاوضات التجارية متعددة الجنسيات بخصوص الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية" المؤتمر الإقليمي الخامس والعشرون للشرق الأدنى، بيروت.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdullateef,U,& Ijaiya, A, (2010) "Agricultural trade liberalization and food security in Nigeria "Journal of Economics and International Finance, 2(12), 299-307.
- Aw-Dahir, Mohamed, (2015). "Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region" Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report. Rome: FAO.
- Bezuneh, M., & Yiheyis, Z. (2014) "Has trade liberalization improved food availability in developing countries? An empirical analysis" Journal of economic development, Vol 39, Number (1).
- Chikhuri, K. (2013) "Impact of alternative agricultural trade liberalization strategies on Food security in the Sub- Saharan Africa region"International Journal of Social Economics.
- Chilowa, W, (1998) "The impact of agricultural liberalisation on food security in Malawi "Centre for Social Research, Malawi University.
- Cromwell,E.,&Kyegombe,N.(2005)"Food security options in Malawi: good neighbours make good friends" Country Food Security Options Paper, 2

- Dorodnykh, E,(2017), "Economic and social impacts of food self-reliance in the Caribbean "Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.
- Fang,C, Zhang,J ,& BenBelhassen,B, (2006) "The impact of multilateral trade liberalization on food security in Sub-Saharan Africa and South Asia "for the ninth annual conference on global economic analysis in the United Nations Conference Center (UNCC), Addis Ababa, Ethiopia.
- Herath, H, Liang, C., & Yongbing, C. (2014) "Impacts of Regional Trade Agreements (RTAs) on Food Security: A Case of ASEAN Free Trade Agreement "International Journal of Social Science& Inter Disciplinary Research, Vol.3(3).
- Hosoe,N,(2013)"The double dividend of agricultural trade liberalization: Consistency between national food security and gains from trade "National Graduate institute for policy studies, Tokyo, Japan.
- Laweki, L, (2016) "Impact of trade liberalization on food security in Mozambique "Master of Arts University of South Africa.
- Martin,W.(2017) "Agricultural trade and food security"Asian Development Bank Institute (ADBI) Working Paper (No. 664).
- Nguema, I, & Ella, G, (2014) "Trade liberalization and food security: For a new green revolution in Africa "Journal of food security, vol 2, No 2,42-50.
- Nogueira, L, Baylis, K, & Fan, L, (2015) "Agricultural Market Liberalization and Household Food Security in Rural China " University of Illinoisat Urbana-Champaign.
- Nouve, K,(2005) "Impacts of global agricultural trade reforms and world market conditions on welfare and food security in Mali: a CGE assessment " Michigan State University.
- Nyairo, N. M. (2011). "Impact of agricultural market liberalization on food security in developing countries: a comparative study of Kenya and Zambia" university of Helsinkl.
- Odularu,G,(2010) "The impact of agricultural trade Liberalization on national food security In Nigeria, 1970-2000 "Universal-Publishers.
- Olper, A., Curzi, D., Bedin, E., & Swinnen, J. (2014) "Food security, health and trade liberalization" Department of Economics Management and Quantitative Methods, University of Milan.

- Panda,M,& Ganesh-Kumar, A, (2009) "Trade liberalization, poverty, and food security in India "International Policy Analysis Network (IPAN), International Food Policy Research Institute (IFPRI),Vol. 930.
- Purnamasari,s, Masyhuri,M& Mulyo,J, (2019), "Impact of liberalization on Indonesian food security: An Error Correction Model Approch "International Journal of Environment, Agriculture and Biotechnology, vol 4.
- Pyakuryal, B, Roy, D, & Thapa,Y, (2010) "Trade liberalization and food security in Nepal "International Food Policy Research Institute, 35(1), 20-31.
- Sigwele, H, (2007) "The effects of international trade liberalization on food security and competitiveness in the agricultural sector of Botswana "Doctoral dissertation, University of Pretoria, South Africa.
- Trueblood, M. A., & Shapouri, S. (2001) "Implications of trade liberalization on food security of low-income countries "Agriclture Information Bulletin, United States Department of Agriculture, (No. 1474-2016-120811).
- Valencia Amaya, M. G. (2009) "Trade Liberalization and Food Security: The Case of Bolivia after the Structural Reforms of 1985" Stockholm University, Sweden.
- World Bank,(2018),"Connecting to Compete 2018 Trade Logistics in the Global Economy the Logistics Performance Index and its Indicators" Washington.